السنة الثالثة اقتصاد نقدي و بنكي

مقياس النظام البنكي الجزائري

المحاضرة الاولى: مرحلة تكوين النظام المالي والبنكي الجزائري

أولا :النظام المالي والبنكي الجزائري خلال الفترة 1963-1966

ما ميز هذه الفترة هو انشاء :

1- الخزينة العمومية :

تم إنشاء الخزينة الجزائرية في أوت 1962، وقد أوكلت إليها الأنشطة التقليدية الخاصة بوظيفة الخزينة، وقد أسندت إليها بعض الصلاحيات المهمة، خاصة فيما يخص منح قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي، وقروض تجهيز القطاع الفلاحي، والذي لم يستفد من مبالغ مهمة إلا من طرف الهيئات البنكية الموجودة الواجب توفيرها لنشاطها.

2 - تكوين النظام المصرفي الجزائري

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية وفق نموذج التنمية الداخلية للاقتصاد الجزائري ، ومن ثم عملت السلطات على بعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وكما حاولت مع البعض الآخر، وبذلك أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم من متطلبات الاقتصاد الوطني.

أ- البنك المركزي الجزائري

و كان أول ما قامت به الجزائر المستقلة هو تأسيس البنك المركزي الجزائري الذي انشئ بموجب القانون رقم 62-144 في 13 ديسمبر 1962 وقد ورث مهام بنك الجزائر المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851. وقد أسندت إلى هذا البنك كل المهام التي تتكفل بها البنوك المركزية

حيث يمارس البنك المركزي وظائفه التقليدية المتمثلة في إصدار النقود القانونية، وتوجيه ومراقبة القروض إلى الاقتصاد خصوصا عن طريق إعادة الخصم بالإضافة إلى تسيير احتياطات الصرف، كما كلف بمنح القروض المباشرة في شكل تسبيقات وهذا بصفة استثنائية للقطاع الفلاحي خلال سنتي 63و 64 حيث أن البنك المركزي له الحق الكامل في الإصدار النقدي والإشراف على بعض البنوك بصفته بنك البنوك ة، وأوكلت له بعض المهام والمتمثلة في:

- احتكار وظيفة الإصدار؛
- الرقابة على البنوك والائتمان؛
- إعادة خصم السندات والأوراق التجارية بهدف زيادة السيولة.

ب- البنك الجزائري للتنمية :

تأسس البنك الجزائري للتنمية (BAD) في ماي 1963 ، وأول ما أنشئ كان يحمل إسم الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) ، و تحول هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية سنة 1971. و لقد اوكلت له مهام بمويل الاستثمارات المنتجة في اطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات ، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والزراعية وقطاع الصيد البحري.

ج - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط :

لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في أوت 1964 . وحدد القانون دور ونشاط الصندوق التي تمثلت في جمع الادخار من المواطنين واستغلاله في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتمويل البناء ، وتمويل الجماعات المحلية . وشرع الصندوق في جمع الادخار من العائلات والأفراد في الفترة الممتدة ما بين 1964-1970. ثم بعد ذلك تم خلق نظام الادخار المخصص للسكن في 1971 و أسندت إلى الصندوق مهمة تمويل السكن الاجتماعي باستعمال المبالغ المدخرة والمال العام .

ثانيا :النظام البنكي الجزائري خلال الفترة 1966-1971(مرحلة التأميم)

1- تأميم البنوك الاجنبية

في سنة 1966 اتخذ قرار تأميم البنوك الأجنبية، والتي أسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة، وتكرس نشاطاتها لتمويل التنمية الوطنية، حيث يتم التركيز **على جانب التخصص في النشاط البنكي** أي يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني، وإن هدف السلطات من وراء كل ذلك كان بغرض :

- وجود الطابع الاشتراكي المختلف عن النظام المصرفي الفرنسي.
- تدخل الدولة بفرض رقابة على وسائل التراكم لرأس المال.
- السيطرة على التدفقات النقدية(الرقابة على السياسة النقدية).

2- اسباب التوجه نحو تأميم البنوك

يمكن أن نلخص الاسباب في النقاط التالية:

- ✓ سيطرة البنوك الفرنسية والأجنبية على النظام المالي والاقتصادي بشكل كبير، بحيث كانت تعتبر الممول الوحيد للاقتصاد وبالشروط التي تمليها عليها.
- ✓ عدم قدرة بنك المركزي الجزائري بعد إنشائه على التحكم في النظام المالي ومراقبة البنوك التجارية الأجنبية والسبب في ذلك أن هاته البنوك كانت تنشط وفق نظام اقتصادي ليبرالي موضوع خصيصا لخدمة مصالح الشركات الفرنسية؛
- ✓ صعوبة تمويل الاقتصاد الوطني، ويعود السبب في ذلك إلى قلة المؤسسات الوطنية، من جهة وانعدام البنوك التجارية التي تتوسط من أجل تمويل الاقتصاد من جهة أخرى، ففي هذه الفترة أي قبل إنشاء البنوك التجارية الوطنية كان بنك المركزي الجزائري يقوم بالتمويل المباشر للاقتصاد الوطني وبالخصوص القطاعيين الزراعي والصناعي.

و عليه تم انشاء خلال هذه المرحلة **3 بنوك عمومية** وكان كل واحد منها متخصصا في مجال معين من النشاط الاقتصادي و هذه البنوك هي:

1. البنك الوطني الجزائري :

أنشئ البنك الوطني الجزائري (BNA) بمرسوم رئاسي يحمل رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة .

واسترجع البنك الوطني الجزائري نشاط مجموعة من البنوك الأجنبية والتي نعددها فيما يلي :

_ القرض العقاري للجزائر وتونس في شهر جويلية 1966

_ والقرض الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967

_ بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968

_ بنك باريس وهولندا في شهر 1968.

ويقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية. بالإضافة الى العمليات المصرفية التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية.

و كانت **وظائف البنك الوطني الجزائري** تتمثل فيما يلي:

- ✓ تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع والاعتمادات المستدينة؛
- ✓ منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982، (حيث تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية)؛
- ✓ منح القروض للقطاعين الصناعيين العام والخاص؛
- ✓ تمويل الجماعات المحلية؛
- ✓ تمويل المؤسسات الاقتصادية المحلية؛
- ✓ تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ استقبال الودائع من الزبائن عن طريق الحساب وغيره، تحت الطلب أو لأجل إصدار سندات الخزينة...الخ

2- القرض الشعبي الجزائري :

أنشئ القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 29 ديسمبر 1966 . وقد استرجع أصول البنوك الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ والمتمثلة فيما يلي :

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران
- البنك التجاري والصناعي للجزائر
- البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري .

تم دمج جميع هذه الفروع البنكية وأسس على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966 الذي تم تدعيمه فيما بعد بضم بنك الجزائر- مصر في أول جانفي 1968 وضم

الشركة المارسيلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968 والشركة الفرنسية للتسليف والبنك في سنة 1971 .

ويعد القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك تجاري من حيث النشأة و من اهم **وظائفه** أنه يقوم بجمع الودائع و تمويل الصناعات المحلية و التقليدية، والمهن الحرة ، والسياحة , والصيد البحري والري ، ويقوم بمنح الائتمان للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الولاية والبلدية والشركات الوطنية . بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية الأخرى كغيره من البنوك الجزائرية .

3- البنك الخارجي الجزائري :

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967 عن طريق إسترجاع أصول خمسة مصارف أجنبية وهي :

_ القرض الليوني بتاريخ 12 أكتوبر 1967 والذي بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية .
_ الشركة العامة في عام 1968
_ وبنك التسليف الشمال في عام 1968
_ البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الابيض المتوسط كذلك في عام 1968
_ وبنك باركليز الفرنسي في سنة 1968 .

و كانت وظائف البنك الخارجي الجزائري تتمثل فيما يلي:

✓تمويل القطاع العمومي والخاص والقيام بكل العمليات البنكية في إطار قانون وقواعد البنوك؛

✓تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأجنبية على أساس توازن الفوائد؛

✓تمويل ومراقبة التدفقات المالية للتجارة الخارجية؛

✓تضع تحت تصرف المؤسسات المهتمة مركز للمعلومات الخاص بالتجارة الخارجية؛

✓توفير الادخار الوطني.